



مركز البيدر للدراسات والتخطيط

Al-Baidar Center For Studies And Planning

بعد انضمام أعضاء جدد ما الذي يمكن أن تحققه مجموعة بريكس؟

أندرو تشيتام - آدم غالافر

ترجمة وتحرير: مركز البيدر للدراسات والتخطيط

من قلب جنوب إفريقيا، اتجهت أنظار العالم نحو قمة قادة مجموعة «بريكس» الذين يضعون على طاولتهم ملفات حيوية تتعلق بتوسيع نطاق المجموعة وإدراج دول جديدة في صفوفها. تأتي هذه الخطوة في إطار رؤية استراتيجية تُظهر حجم الطموح لجعل هذه المجموعة بديلاً جيوسياسياً راسخاً يوازي «مجموعة السبع» الغربية.

ظهرت مجموعة بريكس في أروقة التاريخ الاقتصادي كإشارة لآفاق جديدة، على الرغم من الشكوك حول مدى التفاؤل بنجاحها. بدأت القصة عندما خط الاقتصادى جيم أونيل مصطلح «BRIC» عام 2001، مستنداً إلى الزخم الاقتصادي الذي عاشته دول مثل البرازيل وروسيا والهند والصين، وذلك في الفترة التي تلت هجمات 11 سبتمبر على الولايات المتحدة الأمريكية.

على الرغم من عدم تسليط الضوء رسمياً خلال أعمال القمة، تبقى قضية «تقليل الاعتماد على الدولار» حجر الزاوية لاهتمامات دول البريكس والدول المشاركة الأخرى. يطرح البعض فكرة إنشاء عملة خاصة للمجموعة للحد من الاعتماد على الدولار، لكن تشير التقديرات بين المراقبين إلى صعوبة تحقيق هذا الهدف. لذلك، يتجه العديد من دول المجموعة نحو تعزيز التداول باستخدام عملاتهم المحلية. في هذا الإطار، يتبنى بنك البريكس مبادرة تقديم قروض باليوان الصيني، مع إشارات لتوسيع نطاق الإقراض ليشمل عملات جنوب إفريقيا والبرازيل.

وفي خطوة أخرى تبرز توسع نفوذها، اتخذت مجموعة البريكس قراراً بضم ست دول جديدة إلى تحالفها الناشئ. جاء هذا الإعلان من قبل رئيس جنوب إفريقيا سيريل رامافوسا، خلال الجلسة الختامية السنوية التي انعقدت في جوهانسبرج.

رغم التشكيك الذي أظهره النقاد الغربيون حيال مجموعة البريكس، فإن انضمام

بعد انضمام أعضاء جدد .. ما الذي يمكن أن تحققه مجموعة بريكس؟

دول مثل الأرجنتين، مصر، إثيوبيا، وإيران، بالإضافة إلى قوى طاقة بارزة مثل السعودية والإمارات، يُعكس تغييراً هاماً لا يمكن الإغفال عنه.

تُظهر دعوة السعودية والإمارات للانضمام إلى مجموعة البريكس بُعداً استراتيجياً واضحاً. فمن بين الأهداف الجيوسياسية والاقتصادية للصين، تبرز الرغبة في التخلص من هيمنة الدولار في تجارة النفط والغاز. فقد أظهرت الهيئات الحكومية الصينية اهتماماً بالحصول على حصة في الاكتتاب، حين قامت شركة أرامكو السعودية بفتح أبواب الاكتتاب في العام الماضي. وعلى الرغم من عدم اكتمال الصفقة وحصول الصين على فرصة الاكتتاب، فقد أبدت الصين اهتماماً كبيراً للاقتصاد السعودي، من خلال استثمارها الكبير في قطاع النفط.

وظهر الصينيون بقوة كوسطاء بين السعودية وإيران. وخلال شهر مارس/آذار، أسهمت الدبلوماسية الصينية في تحقيق اتفاق مصالحة بين البلدين، مما أثار دهشة واشنطن وجعلها في موقف محرج. ستعززُ إضافة إيران والسعودية إلى مجموعة البريكس+ ، موقعَ الصين ونفوذها في منطقة الشرق الأوسط.

أهمية قمة البريكس وانعكاساتها في الاتجاهات الجيوسياسية الرئيسية

تكتسب القمة الحالية أهمية كبيرة في الأسواق العالمية الناشئة لما يمثلها عدد سكانها البالغ نحو 3.5 مليار نسمة. وكانت بداية توحيد هذه الدول حول موضوعات مثل التمويل والتنمية والتجارة. ولكن، بمرور الوقت، أصبحت مجموعة البريكس تمثل جزءاً أساسياً في الساحة الدولية، خاصة في ظل المنافسة الاستراتيجية والبنية المتعددة الأقطاب التي يشهدها العالم اليوم.

في سياق آخر، تظل الاقتصادات الرائدة لمجموعة السبع - والتي تضم كندا، فرنسا،

ألمانيا، إيطاليا، اليابان، المملكة المتحدة، والولايات المتحدة (بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي)- تمثل التجمع الموازي لتجمع البريكس. فقد أعطى الاهتمام المتزايد بمجموعة البريكس عالمياً القوة للرؤية الخطابية التي تروج لها كل من الصين وروسيا، وهي تصوير «الغرب» في مواجهة «الآخرين»، على الرغم من معارضة البرازيل أحد أعضاء المجموعة لهذا التصور الذي يميل إلى معاداة الغرب. ولكن في ظل استمرار الأعمال العسكرية التي تقوم بها روسيا في أوكرانيا وتصاعد التوتر بين الصين والولايات المتحدة، تجد الدول نفسها مضطرة أكثر فأكثر للانحياز إلى إحدى الجبهتين.

ولا يمكن اعتبار الوضع الحالي نسخة مشابهة لفترة الحرب الباردة. ما يحصل في الوقت الحالي هو حصول «القوى المتوسطة» على مكانة أكبر في المحافل الدولية وامتلاك نفوذ أكبر في الديناميات العالمية. يعدُّ الكثيرون مجموعة البريكس منبراً مهماً لهذه القوى، مع التركيز بشكل خاص على الدول غير الغربية التي تقع في النصف الجنوبي من العالم.

يُعدُّ توسيع البريكس أحد الموضوعات الرئيسة للقمة. ما الذي قد يشير إليه توسع المجموعة؟

يُظهر طلبُ أكثر من 40 دولة الانضمامَ إلى البريكس الرغبةَ المتزايدةَ في التحالف مع هذه المجموعة الناشئة.

وستحصل هذه الدول من خلال العضوية على فرصة لتعزيز الروابط مع بنك التنمية الجديد، الذي تم إنشاؤه من قبل مجموعة البريكس، إذ يُقدِّم تمويلاً للدول التي تبحث عن خيارات بديلة عن نادي باريس. وكذلك يتطلع العديد من المرشحين للعضوية إلى تحقيق نفوذ ضمن هذا التحالف المكون من دول تسعى للتأثير في هيكل النظام العالمي الحالي.

لقد شهدنا على مدى نحو ثماني عقود كيف كانت المؤسسات متعددة الجنسيات هي الوسيلة المستخدمة لإحداث التغيير في النظام العالمي. ولكن في الوقت الراهن، نرى توجهاً نحو ما يُعرف بـ «التعددية الجديدة»، وهي تقنية دبلوماسية تُركز على تحالفات ضيقة بين دول ذات أفكار مشابهة. هذا الاتجاه، الذي يكتسب زخماً حتى في الغرب، من المنتظر أن يتعمق أكثر مع توسيع نطاق مجموعة البريكس.

أحد أبرز مشاكل التعددية هي تهديدها بالمزيد من تقليل تضافر الجهود العالمية الموحدة اللازمة لمعالجة التهديدات المتزايدة التي تواجه البشرية في الوقت الحالي. تُبرز الأحداث المناخية والأعاصير التي شهدناها مؤخراً الحاجة الماسة إلى إيجاد توازن بين المخاوف الاقتصادية والحاجة الملحة لتحويلات الطاقة لمعالجة تغير المناخ.

توجد هنالك مشكلات أخرى في ظل تغير المناخ فعلى سبيل المثال الارتفاع الملحوظ في تبني التكنولوجيات التي قد تهدد استقرار النظام العالمي الحالي، مثل الانتشار السريع لتكنولوجيا الأسلحة المتطورة، وبالأخص الأسلحة البيولوجية من جهات غير حكومية وهذا ما يثير القلق. وبرزت تلك القضية من خلال فيلم أوبنهايمر الذي أبرز المخاطر النووية التي أصبحت أكثر حدة مع التوترات المحيطة بمعاهدات نزع السلاح النووي. وبجانب ذلك، تبرز الأوبئة مثل كوفيد-19 كتهديدات مستمرة تشير إلى المخاطر المحتملة من الأوبئة المستقبلية. هذه التهديدات تمثل فقط جزءاً قليلاً من التحديات التي نواجهها، والتي تحتاج إلى جهد مشترك على مستوى العالم. وإذا اتجه العالم نحو التقسيم إلى تحالفات صغيرة متصارعة، فقد نجد أنفسنا أمام صعوبة في التعامل مع هذه التحديات. ومع ازدياد المنافسة بين الولايات المتحدة والصين على مدى العقد الماضي، سعت بكين بشكل متزايد إلى وضع نفسها كزعيمة لعالم ناشئ متعدد الأقطاب. وتُعدُّ مبادرة الأمن العالمي، التي أطلقها الزعيم الصيني شي جين بينغ العام الماضي، محاولة لصياغة نظام

أممي عالمي جديد تقول بكين إنه أكثر قدرة على معالجة تحديات السلام والصراعات المستعصية من النظام الذي يقوده الغرب. وبما أن سكان مجموعة البريكس يمثلون 40% من سكان العالم وربع الناتج المحلي الإجمالي العالمي، فستكون مجموعة البريكس أقوى وأكثر نفوذاً، مما يزيد من تقدم التعددية القطبية.

من جانبها، تحرص موسكو أيضاً على تعزيز عالم متعدد الأقطاب وترى أن توسع البريكس وسيلة لتقويض النظام العالمي الليبرالي. بعد أن عزلها الغرب في أعقاب الصراع في أوكرانيا، تطلعت روسيا إلى النصف الجنوبي من العالم للمساعدة في الحفاظ على قوة تماسك اقتصادها. لذا، فإن مجموعة البريكس بحجمها وثقلها سوف تسهم في مساعدة موسكو في التخفيف من العقوبات الغربية والأمريكية. وتعدُّ موسكو حضور عشرات الدول للقمة إشارة إيجابية فيما يتعلق بمكانتها الدولية. وكانت جنوب إفريقيا أيضاً من المؤيدين لتوسع البريكس. حيث قال رئيس جنوب إفريقيا سيريل رامافوزا قبل انعقاد القمة إنه يريد رؤية المزيد من الدول الإفريقية تنضم إلى الحلف وتتشارك معها، ودعا أكثر من 30 زعيماً إفريقياً للمشاركة في القمة.

وتنظر الهند والبرازيل إلى الأمر بشكل مختلف بعض الشيء، إلا أن البرازيل لا تتمتع بنفس الثقل والوزن الدبلوماسي لروسيا أو الصين - على الرغم من أنها تحتل المرتبة السابعة في العالم من حيث عدد السكان - وتعتقد أن توسع البريكس من شأنه أن يقلل نفوذها في الكتلة وكزعيم في النصف الجنوبي من العالم.

تخطو الهند بحذر نحو التطور الذي قد يجعل مجموعة البريكس تتبنى موقفاً معادياً للغرب. وكانت الهند من الدول الرئيسة التي أسست لحركة عدم الانحياز خلال فترة الحرب الباردة، وقد استمرت في الحفاظ على هذا الإرث في ظل التنافس الحالي بين

القوى العظمى. وعلى الرغم من أنها تشكل جزءاً من كتل البريكس ومنظمة شنغهاي للتعاون التي أُرسيت بواسطة الصين وروسيا، فإن علاقتها بالولايات المتحدة الأمريكية قد شهدت تطوراً ملحوظاً في الآونة الأخيرة، وهي ضمن كتل رباعي يضم اليابان وأستراليا والولايات المتحدة، في سعي للتصدي للصين في منطقة المحيط الهندي-الهادئ. وبحسب ما أفاد الخبير في شؤون جنوب آسيا في المعهد الأمريكي للسلام، دانيال ماركي، يُعدُّ الحد من توسع النفوذ الصيني ضمن حدود النفوذ الجغرافي للهند هو الركيزة الأساسية للتعاون الأمريكي الهندي.

وقد تقدمت أكثر من 40 دولة بطلبات للانضمام -بما في ذلك إيران والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والأرجنتين، واندونيسيا، ونيجيريا، وإثيوبيا- وتشعر العديد من هذه القوى الناشئة أيضاً بالإحباط بسبب النظام الدولي الليبرالي، مما تعدُّه هيمنة أمريكية، مع وجود العقوبات الأمريكية والغربية على رأس قائمة المضايقات. تقدم مجموعة البريكس بديلاً بالنسبة لهم.

وسيكون لقبول أي من هذه الدول تأثيرٌ مباشرٌ على عملية صنع القرار ضمن المجموعة، حيث تقوم المجموعة باتخاذ قراراتها بناءً على الإجماع. وبالتالي، فإنَّ إضافة أعضاء جدد ستجعل عملية التوصل إلى هذا الإجماع أصعب، نظراً لأن كل دولة ستحمل معها مصالحها وأولوياتها وتوجهاتها السياسية، مما قد يضيف بعض التعقيدات في التفاوض واتخاذ القرارات.

قد يكون للدول التي تنضم للبريكس دورٌ بارزٌ في تحديد مسار المجموعة. فهل ستتطور لتصبح كتلة معارضة للغرب كما ترغب كلٌّ من الصين وروسيا؟ فعلى سبيل المثال، إيران ستكون مؤيدة للتوجه الصيني والروسي في تقديم بديل عن النظام الذي تقوده

الولايات المتحدة. ولكن دولة مثل المملكة العربية السعودية - رغم المشكلات المتعددة في علاقتها مع واشنطن - قد تكون أقل استعداداً لهذا التوجه، حيث تقدر علاقاتها الأمنية مع الولايات المتحدة.

لماذا يهم ذلك الولايات المتحدة؟

عندما نبحث في الاستراتيجيات التي تخص مخاوف أمننا الوطني على المدى القصير والمتوسط والطويل، يصبح من الضروري للولايات المتحدة أن تراقب تطورات مجموعة البريكس بدقة. وعلى الرغم من أن التحدي الدائم مع الصين سيظل في قلب السياسة الخارجية الأمريكية، فإنه يتعين علينا أيضاً فهم ومراقبة النفوذ المتزايد للقوى العالمية الأخرى. ومن الضروري توطيد العلاقات مع حلفاء مثل الهند وجنوب إفريقيا، على وجه الخصوص في ظل اقتراب الأخيرة من روسيا. هذه الشراكات قد تعمل كموازنين قوى، وضمان ألا تأخذ مجموعة البريكس مساراً معادياً للغرب. ومع ذلك، لا ينبغي لواشنطن الانجراف بشكل كبير نحو الدبلوماسية المحددة على حساب الجهود متعددة الأطراف. فالتعامل حتى مع الخصوم في المحافل الدولية يعدُّ ضرورياً لمواجهة التحديات الكبرى التي نعيشها اليوم.

نواجه الآن فترة من التقلبات الكبيرة في الساحة الدولية، حيث تبرز منافسة الولايات المتحدة والصين والتصعيد الروسي في أوكرانيا. لذلك يجب على واشنطن الاستفادة من الرسالة الأساسية التي تحملها هذه القمة وهي إن عدداً كبيراً من الدول، بما في ذلك شركاء تاريخيين للولايات المتحدة، يعبرون عن استيائهم من الهيمنة الغربية في النظام الدولي الذي أنشأته الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية والذي صاحبته فترات طويلة من الازدهار والسلام. ولكن، هنالك متغيرات تتطلب من الولايات المتحدة معرفة كيفية

بعد انضمام أعضاء جدد .. ما الذي يمكن أن تحققه مجموعة بريكس؟

التكيف والتفاعل معها، والعمل المكثف مع حلفائها لمواجهة التحديات الراهنة. وفيما إذا تجاهلت واشنطن اتخاذ أي إجراءات بخصوصها، سوف يسمح ذلك للقوى الأخرى إيجاد مكان لها في الساحة الدولية بطرق قد تتعارض مع مصالح واشنطن.

هوية البحث

اسماء الباحثين:

أندرو تشينثام: مستشار أول للسياسة العالمية في المكتب التنفيذي لمعهد السلام الأمريكي.

آدم غالاجر: مدير التحرير للشؤون العامة والاتصالات في المعهد الأمريكي للسلام.

عنوان البحث: بعد انضمام أعضاء جدد .. ما الذي يمكن أن تحققه مجموعة بريكس؟

تأريخ النشر: أيلول - سبتمبر 2023

رابط البحث:

<https://www.usip.org/publications/2023/08/why-brics-summit-could-be-big-deal>

ملاحظة:

الآراء الواردة في هذا البحث لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، إنما تعبر فقط عن وجهة نظر كاتبها

عن المركز

مركز البيدر للدراسات والتخطيط منظمة عراقية غير حكومية، وغير ربحية، تأسس سنة 2015م، ومُسجل لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

يحرص المركز للمساهمة في بناء الإنسان، باعتباره ثروة هذا الوطن، عن طريق تنظيم برامج لإعداد وتطوير الشباب الواعد، وعقد دورات لصناعة قيادات قادرة على طرح وتبني وتطبيق رؤى وخطط مستقبلية، تنهض بالفرد والمجتمع وتحافظ على هوية المجتمع العراقي المتميزة ومنظومته القيمية، القائمة على الالتزام بمكارم الاخلاق، والتحلي بالصفات الحميدة، ونبذ الفساد بأنواعه كافة، إدارية ومالية وفكرية وأخلاقية وغيرها.

ويسعى المركز أيضاً للمساهمة في بناء الدولة، عن طريق طرح الرؤى والحلول العملية للمشاكل والتحديات الرئيسية التي تواجهها الدولة، وتطوير آليات إدارة القطاع العام، ورسم السياسات العامة ووضع الخطط الاستراتيجية، وذلك عن طريق الدراسات الرصينة المستندة على البيانات والمعلومات الموثقة، وعن طريق اللقاءات الدورية مع الجهات المعنية في الدولة والمنظمات الدولية ذات العلاقة. ويسعى المركز لدعم الإصلاحات الاقتصادية والتنمية المستدامة وتقديم المساعدة الفنية للقطاعين العام والخاص، كما يسعى المركز لدعم وتطوير القطاع الخاص، والنهوض به لتوفير فرص عمل للمواطنين عن طريق التدريب والتأهيل لعدد من الشباب، بما يقلل من اعتمادهم على المؤسسة الحكومية، ويساهم في دعم اقتصاد البلد والارتقاء به.

حقوق النشر محفوظة لمركز البيدر للدراسات والتخطيط

www.baidarcenter.org

info@baidarcenter.org